النيابة العامة: نطاق التلاعب شمل 110 سحوبات بقيمة مليون ومائتين وأربعين ألف دينار

تحقيقات التلاعب بـ «السحوبات» أسفرت عن إحالة 73 متهماً إلى المحكمة

- النيابة العامة تؤكد التزامها بسيادة القانون وحماية الحقوق وضمان العدالة في إطار من الحياد والنزاهة
- المنظومة الإجرامية اتسمت بالتخطيط والتنسيق بين عناصرها للاستيلاء بغير حق على الجوائز
- كشف شبكة إجرامية منظمة تلاعبت بنتائج عدد من السحوبات التجارية والإضرار بعدالة إجراءاتها
- المتهمون استخدموا محررات رسمية مزوّرة وتنازلات صورية نقلت الجوائز إلى المستفيدين الحقيقيين

أصدرت النيابة العامة بيانا بشأن القضية المعروفة إعلاميا باسم «التلاعب بالسحوبات التجارية»، أعلنت فيه عن إحالة 73 متهما إلى المحكمة، وأن نطاق التلاعب شمل 110 سحوبات بقيمة مليون ومائتين و44 ألفا. وفيما يلي نصل البيان:

إيماء إلى بيان النيابة العامة المؤرخ في 2025/3/8، والصادر بشأن القضية رقم 947 لسنة 2025 حصر نيابة العاصمة، والمقيدة برقم 550 لسنة 2025 جنايات المباحث، والتي قيدت برقم 144 لسنة 2025 حصر غسل أموال، فإن النيابة العامة تعلن أنها قد فرغت من تحقيقاتها في القضية المشار إليها بعاليه، والمتصلة بوقائع تلاعب منظم في السحوبات التجارية التي جرى تنفيذها تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة خلال الفترة الممتدة من عام 2021 حتى عام 2025.

وقد باشرت النيابة العامة تلك التحقيقات من خلال فريق متخصص من وكلاء النائب العام شكله سعادة المستشار النائب العام لهذا الغرض، تولى دراسة وقائع القضية وجمع الأدلة وسماع أقوال الأطراف، بالتنسيق مع الجهات المعاونة، بما يضمن إحاطة التحقيق بكافة أبعاده المالية والفنية والقانونية.

وقد أسفرت التحقيقات عن كشف شبكة إجرامية منظمة عمدت الى التلاعب بنتائج عدد من السحوبات التجارية والإضرار بعدالة إجراءاتها، مستغلة الوظيفة العامة ومواطن الضعف في الرقابة، بغية تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة وتقاسمها فيما بين أفرادها.

وبينت التحقيقات أن تلك الأفعال نفذت في إطار منظومة إجرامية متشابكة التنظيم، اتسمت بالتخطيط والتنسيق بين عناصرها، واستهدفت الاستيلاء بغير حق على جوائز تلك السحوبات عبر ممارسات احتيالية ممنهجة قوامها التضليل والإيهام، بما شكل انتهاكا جسيما لقواعد الشفافية والنزاهة المقررة قانونا.

كما ثبت ان المتهمين قد تكاملت أدوارهم في تنفيذ وقائع التلاعب بالسحوبات، مستخدمين محررات رسمية مزورة وتنازلات صورية نقلت بموجبها الجوائز الى المستفيدين الحقيقيين من جراء التلاعب، وذلك لقاء مبالغ مالية دفعت بطرق مباشرة وغير مباشرة، اتخذ بعضها صورة الرشوة او الوساطة او المنافع المالية الناتجة عن المشاركة في تلك الأفعال.

وأظهرت التحقيقات ان الأموال الناتجة عن تلك الجرائم قد أعيد توظيفها في معاملات مالية متعددة، جرى تمويهها عمدا لإخفاء طبيعتها غير المشروعة، في محاولة للإفلات من الرقابة القانونية.

وقد تبين ان نطاق التلاعب امتد ليشمل عددا من السحوبات التجارية بلغ 110 سحوبات، خصصت لها جوائز تمثلت في مركبات ومبالغ نقدية وهدايا عينية، بلغت قيمتها الإجمالية (1,244,467.640 د.ك) مليونا ومائتين وأربعة وأربعين ألفا وأربع مائة وسبعة وستين دينارا كويتيا وستمائة وأربعين فلسا.

وانتهت النيابة العامة، عقب استكمال التحقيقات، الى إحالة 73 متهما الى محكمة الجنايات عن جرائم الرشوة، والتوسط فيها، والتزوير في المحررات الرسمية والإلكترونية، وغسل الأموال، حيث تضافرت الأدلة على وحدة القصد والغرض الإجرامي بين مرتكبيها.

وفي إطار جهود استرداد العائدات غير المشروعة، قامت النيابة العامة بالتحفظ على أموال نقدية وعينية بلغت قيمتها التقديرية (1,174,989.660 د.ك) مليونا ومائة وأربعة وسبعين ألفا وتسعمائة وتسعة وثمانين دينارا كويتيا وستمائة وستين فلسا، تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القضائية المقررة بشأنها، على النحو الذي رسمه القانون.

وتؤكد النيابة العامة التزامها الدائم بسيادة القانون وحماية الحقوق وضمان العدالة، في إطار من الحياد والنزاهة التي تقتضيها رسالتها، وبما يرسخ قيم الشفافية التي تمثل أساس الثقة بين الدولة والمجتمع، وركيزة استقرارهما وعدالتهما.

خلال الاجتماع الـ 24 لرؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بدول «التعاون».. والمضف: جهود خليجية لتطوير نظم الأداء والممارسات الاستثمارية

«التأمينات»: خطة موحّدة تمتد إلى عام 2030 للارتقاء بمنظومة الحماية التأمينية

عبدالهادي العجمي

قال المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتكليف خالد المضف إن المؤسسات الخليجية تبذل جهودا متميزة لاستيعاب التجارب العالمية وتطوير نظم الأداء والممارسات الاستثمارية سعيا لتحقيق المعادلة الحكيمة بين المخاطرة المحسوبة والتحفظ الضروري بما يعظم العوائد ويؤمن مستقبل الصناديق.

جاء ذلك في كلمة للمضف ألقاها نيابة عن وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم أمس الثلاثاء خلال افتتاح الاجتماع الـ24 لرؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في دولة الكويت.

وأضاف أن الاجتماع يعتبر تجسيدا حيا للالتزام الاستراتيجي المشترك تجاه تحقيق الرؤية العليا للقادة والتي تضع الأمن والرفاه للمواطن الخليجي في صدارة الأولويات.

وأوضح أن مد الحماية التأمينية يتبنى منهج المراجعة المستمرة والبحث عن أفكار خلاقة لتعزيز المرونة والكفاءة، مبينا أن هذا الاجتماع يشكل فرصة لتوحيد الجهود الاستباقية لضمان أن تبقى الأنظمة في طليعة التطور وقادرة على مواكبة كل متغير وان القرارات الحالية هي التي ستضمن استمرار العطاء والازدهار والاستقرار للأنظمة على المدى الطويل.

من جهته، قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خالد السنيدي في كلمة مماثلة إن «هذا الاحتفاء» يحمل الكثير من معاني الفخر والاعتزاز بما تشهده دول المجلس من نقلة نوعية في قطاع الحماية الاجتماعية سواء من حيث التشريعات والأنظمة أو في مجالات التحول الرقمي ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمشتركين والمتقاعدين.

وأضاف السنيدي أن دول المجلس تشهد تجسيدا عمليا لوعي متنام بأهمية المواءمة بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التوازن بين الكفاية والاستدامة المالية وحماية حقوق الأجيال الحالية والقادمة وترسيخ لمفهوم المواطنة الخليجية ومبدأ المساواة في الفرص والمعاملة بين مواطني دول المجلس.

رؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون خلال الاجتماع الـ 24 (متين غوزال)

وتم خلال الحفل تكريم مجموعة من الشخصيات الرائدة في مجال التأمينات الاجتماعية، وهي من الكويت كل من عارف الخياط وعبدالله الحمر واستقلال العبدالجليل. ومن المملكة العربية السعودية كل من جبر الجبر وجمال العجاجي ومن دولة قطر خليفة الخليفي. ومن مملكة البحرين كل من رياض المحيميد ود.زكريا العباسي. ومن سلطنة عمان كل من حمدة الشامسية وشبيب الدرمكي. ومن الإمارات العربية المتحدة كل من أحمد الحمادي ومحمد الحمادي.

وأكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن القرارات التي أسفر عنها الاجتماع الـ24 لرؤساء أجهزة التقاعد والتأمينات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستدعم مسيرة التكامل الخليجي في هذا القطاع الحيوي وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه للمواطن الخليجي.

وقالت «التأمينات» في بيان صحافي أمس الثلاثاء عقب ختام الاجتماع الذي استضافته الكويت إن الاجتماع أسفر عن نتائج محورية تمثلت في إقرار خطة استراتيجية شاملة وموحدة تمتد حتى عام 2030 تهدف إلى الارتقاء بمنظومة الحماية التأمينية المشتركة وتطويرها بشكل يضمن استدامة الأنظمة المالية والإدارية مؤكدة بذلك الرؤية الاستراتيجية لقادة دول المجلس نحو تعزيز الأمن والرفاه الاجتماعي لمواطنيها. وأضافت أن الاجتماع أقر استمرار تفعيل برامج بناء القدرات وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء من خلال تنظيم ندوات دورية متخصصة ومكثفة تهدف إلى رفع مستوى الأداء المؤسسي والفردي، إضافة إلى دراسة عدد من المبادرات المشتركة الجديدة التي من شأنها تعزيز منظومة الأمن الاجتماعي وتوفير رعاية شاملة تليق بالمواطن الخليجي.

وأشارت إلى أن الاجتماع شهد نجاحا في ترسيخ العمل المؤسسي المشترك والتكامل بين الأجهزة الشقيقة بهدف تعزيز مد الحماية التأمينية والاجتماعية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

«الأنباء» تنشر تقرير وزارة التربية بشأن قوائم الانتظار

شروط وآليات دقيقة لشغل «الوظائف الإشرافية».. ومعايير واضحة لضمان العدالة وتكافؤ الفرص

عبدالعزيز الفضلي

في ظل تراكم المطالبات المتواصلة من الكوادر التربوية بضرورة إنصافهم في شغل المناصب الإشرافية، اتخذت وزارة التربية خطوة إصلاحية مهمة لمعالجة أحد أقدم الملفات وأكثرها تعقيدا في الميدان التربوي، والمتمثل في ملف الوظائف الإشرافية التعليمية الذي ظل لسنوات طويلة عالقا بين طموحات المرشحين ومحدودية الشواغر المتاحة.

وكشف تقرير لوزارة التربية خاص في هذا الشأن تلقت «الأنباء» نسخة منه انه منذ أعوام، يعاني أصحاب الوظائف الإشرافية التعليمية من طول الانتظار لتسكينهم في مواقعهم المستحقة، إذ تجاوزت فترات الترقب في بعض التخصصات 6 إلى 7 سنوات، نتيجة التزاحم الكبير على عدد محدود من المقاعد الإشرافية.

وأشار التقرير إلى أن الوزارة واجهت عبر تعاقب إداراتها هذا التحدي المستمر في ظل محدودية الشواغر مقارنة بأعداد القوائم المتزايدة، ما جعل الملف من أكثر القضايا الإدارية تعقيدا في المنظومة التعليمية، موضحا انه رغم الجهود المبذولة بوزارة التربية، إلا أن الحلول التي طرحت لم تسهم في إيجاد معالجة جذرية، الأمر الذي دفع الوزارة في مراحل معينة إلى إغلاق بعض طلبات التقديم للوظائف الإشرافية التعليمية، تفاديا لتراكم أعداد المرشحين وطول قوائم الانتظار، واستجابة لمطالب الميدان التربوي بالإضافة إلى جمعية المعلمين الكويتية، سعت الوزارة إلى دراسة هذا الملف ووضع حلول عملية قابلة للتنفيذ تضمن العدالة والاستقرار الوظيفي.

وذكر انه في عام 2023، أطلقت وزارة التربية خدمة إلكترونية عبر موقعها الرسمي تتيح للمرشحين الاطلاع على ترتيبهم في قوائم الانتظار، في خطوة هدفت إلى تعزيز الشفافية وتمكينهم من متابعة دورهم بشكل مباشر، إلا أن هذه الخطوة، رغم أهميتها في توضيح الصورة، لم تسهم في حل جوهر المشكلة، إذ ظل الملف عالقا بين آمال مؤجلة وواقع يفتقر إلى رؤية واضحة وآلية تطبيق عملية، في وقت استمر فيه المرشحون في دوامة الانتظار والغموض حول أعداد الشواغر وخطط التسكين، لافتا إلى أنه وقبل صدور القرار رقم (116)، شهد الملف حالة من الغموض وعدم وضوح المسار لعدم وجود معايير دقيقة أو ضوابط منصفة تنظم عملية الترقية والتسكين، ما أدى إلى تراكم قوائم الانتظار لسنوات طويلة دون حلول واقعية، وقد ترتب على ذلك حرمان بعض المستحقين من التقديم، نتيجة وقف فتح الشواغر لبعض التخصصات التعليمية، الأمر الذي أوجد فجوة في العدالة وتكافؤ الفرص بين العاملين في الميدان التربوي.

وبين التقرير انه من هذا المنطلق، جاء القرار رقم (116) الذي أصدره وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي، ليضع حدا لحالة التداخل والغموض التي ظلت ترافق عملية التسكين، حيث نص القرار على وضع معايير واضحة ومسار دقيق يضمن العدالة والشفافية في شغل الوظائف الإشرافية التعليمية، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين العاملين في المدارس والإدارات التعليمية، موضحا ان القرار تضمن مجموعة من الضوابط التي تهدف إلى رفع كفاءة القيادات التربوية، أبرزها تحديد شروط وآليات شغل الوظائف الإشرافية وفق معايير تتيح للكفاءات المؤهلة لتولي المناصب القيادية، واعتماد دورات تدريبية لمدة سنتين لضمان جاهزية المتقدمين وتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة عالية، إلى جانب إدراج معايير حديثة تتماشى مع متطلبات الميدان التربوي واحتياجاته الفعلية. كما أتاح القرار لأصحاب قوائم الانتظار فرصة معادلة نتائج المقابلات والاختبارات السابقة وفق ضوابط محددة تحفظ حقوقهم، مع اعتماد الخبرة الميدانية كأحد الأسس الرئيسية في المفاضلة والترقية، بما يشجع الكفاءات الوطنية على تولي المناصب الإشرافية.

وكشف التقرير البيانات المتاحة قبل صدور القرار عن اختلال واضح في منظومة التسكين، إذ بلغ عدد المنتظرات لتولي مهام الإشراف في رياض الأطفال نحو 967 متقدمة مقابل حاجة فعلية لا تتجاوز 22 وظيفة فقط، أي أن فترة الانتظار قد تمتد نظريا لأكثر من 43 عاما في حال استمرار النظام السابق دون تعديل، وتكررت الصورة ذاتها في تخصصات أخرى مثل التربية الإسلامية واللغة العربية والعلوم للمرحلة الابتدائية بنات، حيث تراوحت فترات الانتظار بين 4 و5 سنوات، مقابل أعداد محدودة من الوظائف المتاحة، مشيرا إلى انه تراوحت كذلك فترة الانتظار في بعض التخصصات مثل الدراسات العملية للمرحلة المتوسطة بنين 20 سنة تقريبا. والتربية البدنية للمرحلتين المتوسطة والثانوية حوالي 7 سنوات في حال كانت عجلة التسكين سنوية، ومع إغلاق باب التقديم للتخصصات المذكورة في قائمة الانتظار.

وبين أن هذه المؤشرات توضح أن استمرار نظام القوائم القديم بصورته السابقة كان يفتقر إلى العدالة والإنصاف، ويعاني غياب رؤية مؤسسية متكاملة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، مشيرا إلى انه ومع تراكم قوائم الانتظار وتفاوت أعداد المرشحين بين تخصص وآخر، أصبحت الحاجة ملحة إلى مراجعة النظام برمته، فجاء القرار رقم (116) ليضع أسسا جديدة للمفاضلة والتعيين قائمة على الكفاءة والاستحقاق، عبر آلية تقييم تعتمد نتائج الاختبارات الإلكترونية والمقابلات الشخصية، وتضمن العدالة والشفافية في الاختيار.

بعض قوائم الانتظار (حقائق وأرقام) من غير فتح باب التقديم للشواغر

	الوظيفة رئيس قسم مادة علمية	المرحلة الدراسية	قائمة الانتظار الحالية	عدد المرشحين المتوقع حسب سنوات الخبرة المقترحة	الحاجة	متوقع سنوات الانتظار على القائمة من تاريخ أكتوبر 2025
1	مشرفة فنية	رياض أطفال	965	965	22	43 سنة
2	تربية إسلامية	ابتدائي بنات	336	336	66	5 سنوات
3	لغة عربية	ابتدائي بنات	273	273	72	4 سنوات
4	علوم	ابتدائي بنات	250	250	69	4 سنوات
5	اجتماعيات	ابتدائي بنات	215	215	61	4 سنوات
6	تربية فنية	ابتدائي بنات	124	124	39	4 سنوات
7	الدراسات العملية	متوسط بنين	58	94	3ـ	20 سنة
8	التربية البدنية	متوسط بنين	123	218	20ـ	7 سنوات
9	اللغة العربية	متوسط بنات	100	299	15ـ	7 سنوات
10	التربية البدنية	ثانوية بنين	76	139	11ـ	7 سنوات

تشمل مختلف المسميات في 18 جمعية تعاونية.. وفتح باب التقديم إلكترونياً الأحد

47 وظيفة إشرافية في المرحلة الثانية من تكويت «وظائف التعاونيات»

تطوير منظومة التوظيف وتطبيق أعلى معايير النزاهة والموضوعية في عمليات الاختيار والتعيين

بشرى شعبان

أعلن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية د.خالد العجمي، عن انطلاق المرحلة الثانية من خطة تكويت الوظائف الإشرافية في الجمعيات التعاونية، وذلك بناء على توجيهات وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة، في إطار حرص الوزارة على تمكين الكوادر الوطنية المؤهلة وتعزيز حضورها في مواقع القيادة داخل القطاع التعاوني.

د. خالد العجمي

وأوضح العجمي في تصريح صحافي أن المرحلة الثانية من خطة تكويت الوظائف الاشرافية في الجمعيات التعاونية تشمل 47 وظيفة إشرافية شاغرة من مختلف المسميات الوظيفية في 18 جمعية تعاونية، مشيرا إلى أن باب التقديم لتلك الوظائف سيفتح إلكترونيا اعتبارا من الأحد 16 نوفمبر المقبل حتى الأحد 30 من الشهر ذاته، من خلال منصة «فخرنا» التابعة للهيئة العامة للقوى العاملة، مبينا أن هذه المرحلة تأتي امتدادا للجهود التي تبذلها الوزارة ضمن خطة التحول الرقمي الرامية إلى تطوير منظومة التوظيف وتطبيق أعلى معايير النزاهة والموضوعية في عمليات الاختيار والتعيين.

منها 3 مراقبين و12 رئيس قسم وتثبيت مدير إدارة مكتب المدير العام

تسكين 15 وظيفة إشرافية في «الأعلى للأسرة»

الهيكل التنظيمي الجديد تضمن أميناً عاماً بدرجة وكيل وزارة تتبعه إدارتا المكتب الفني ومكتب الأمين العام

بشرى شعبان

تنفيذا لقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة رقم (114) لسنة 2025، القاضي باعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة واختصاصاته التفصيلية، الذي تم تنفيذه، كشفت مصادر خاصة لـ «الأنباء» عن أن لجنة شؤون الموظفين في المجلس عقدت اجتماعا الأسبوع الماضي لاستكمال عملية تسكين الوظائف الإشرافية الشاغرة، من المديرين والمراقبين ورؤساء الأقسام وفق الهيكل التنظيمي الجديد، حيث تقرر تسكين 15 وظيفة إشرافية منها 3 مراقبين و12 رئيس قسم، إضافة إلى تثبيت مديرة إدارة مكتب الأمين العام للمجلس.

وبينت المصادر أن الهيكل التنظيمي الجديد تضمن أمينا عاما بدرجة وكيل وزارة تتبعه إدارتان هما المكتب الفني ومكتب الأمين العام، كما ضم أمينين عامين مساعدين بدرجة وكيلين مساعدين يشرفان على قطاع رعاية الأسرة والخدمات الاستشارية والإرشاد النفسي، وتتبعه إدارتان هما الإرشاد النفسي والاجتماعي، ومراكز الحماية، بالإضافة إلى قطاع الشؤون القانونية والمالية والإدارية ونظم المعلومات، الذي تتبعه 3 إدارات، هي الشؤون المالية والإدارية، والشؤون القانونية، والبحوث والتخطيط.

وتجدر الإشارة الى أن الهيكل الجديد تضمن 11 مراقبة تتبع الإدارات السبع، وهي الاتفاقيات والإعلام (مكتب الأمين العام)، والمراكز التخصصية، وشؤون المرشدين، وحماية الطفولة، والحماية من العنف الأسري (قطاع رعاية الأسرة والخدمات الاستشارية والإرشاد النفسي، إضافة إلى مراقبات الشؤون الإدارية ونظم المعلومات، والشؤون المالية والميزانية، إلى جانب مراقبات التحقيقات والعقود، والإدارة القانونية، والتخطيط والتدريب، والبحوث والإحصاء (قطاع الشؤون القانونية والمالية والإدارية ونظم المعلومات)، مضيفة أن «الهيكل تضمن أيضا نحو 32 قسما يعنى بكل ما يخص أعمال المجلس المنوط به وفقا للمرسوم رقم (2007/7) القاضي بإنشائه».